

Distr.: General
9 October 2013

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٣
البند ١٤ (ب) من جدول الأعمال

قرار اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٣

[بناء على توصية لجنة التنمية الاجتماعية (E/2013/26)]

٢٠١٣/٢٦ - الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى الوثيقتين الختاميتين لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاغن في الفترة من ٦ إلى ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥^(١) وللدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في ظل عالم يتحول إلى العولمة" التي عقدت في جنيف في الفترة من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠^(٢)، وإذ يعيد تأكيد إعلان الأمم المتحدة للألفية المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠^(٣) والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(٤)، وإذ يشير إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية ووثيقته الختامية^(٥) وإلى إعلان الأمم المتحدة المتعلق بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢^(٦) وقرار الجمعية العامة ٥٧/٧ المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ المتعلق بالاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج الأمم المتحدة

(١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(٢) قرار الجمعية العامة د-٢٤/٢، المرفق.

(٣) قرار الجمعية العامة ٥٥/٢.

(٤) قرار الجمعية العامة ٦٠/١.

(٥) قرار الجمعية العامة ٦٥/١.

(٦) قرار الجمعية العامة ٥٧/٢.



الرجاء إعادة الاستعمال



الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات ودعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه" ^(٧)،

وإذ ينوه بالالتزامات المتعلقة بتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا التي أعلن عنها في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ ^(٤) وأعيد تأكيدها في الإعلان السياسي المتعلق باحتياجات أفريقيا الإنمائية المعتمد في الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ ^(٨)، وإذ يلاحظ النتائج التي تم التوصل إليها في مؤتمر القمة الاستثنائي للاتحاد الأفريقي المعني بالعمالة وتخفيف حدة الفقر في أفريقيا الذي عقد في واغادوغو في ٨ و ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، بما في ذلك مقررات مؤتمرات قمة الاتحاد الأفريقي ذات الصلة بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا،

وإذ يلاحظ الإدماج التام للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ^(٩) في هياكل الاتحاد الأفريقي وعملياته وإنشاء وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة كهيئة تقنية تابعة للاتحاد الأفريقي لتحل محل أمانة الشراكة الجديدة،

وإذ لا يزال يساوره القلق لأنه على الرغم من استمرار أفريقيا في إحراز تقدم مطرد في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإن هذا التقدم لا يكفي لأن تحقق جميع البلدان جميع الأهداف بحلول عام ٢٠١٥، وإذ يشدد في هذا الصدد على ضرورة بذل جهود منسقة ومواصلة تقديم الدعم من أجل الوفاء بالالتزامات المتعلقة بتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا،

وإذ يعرب عن بالغ القلق لأن الآثار الضارة التي لا تزال قائمة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتقلب أسعار الطاقة والغذاء والتحديات الناشئة عن تغير المناخ قد تحول دون تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية،

وإذ يسلم بأنه لا بد من بناء القدرات وتبادل المعارف وأفضل الممارسات من أجل تنفيذ الشراكة الجديدة بنجاح، وإذ يسلم أيضا بضرورة أن يواصل المجتمع الدولي والشركاء في الشراكة الجديدة ووكالات الأمم المتحدة تقديم الدعم لمواصلة العمل من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية في القارة الأفريقية بصورة مطردة شاملة منصفة وتحقيق تآزر أكبر وتنسيق فعال بين الشراكة الجديدة والمبادرات الدولية الأخرى المتصلة بأفريقيا، مثل مؤتمر

(٧) قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٨) قرار الجمعية العامة ١/٦٣.

(٩) A/57/304، المرفق.

طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا الذي يشارك في تنظيمه مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وحكومة اليابان،

وإذ يضع في اعتباره أن البلدان الأفريقية مسؤولة في المقام الأول عن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وأنه لا بد في هذا الصدد من تأكيد أهمية دور السياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية ومن دعم الجهود التي تبذلها هذه البلدان من أجل تحقيق التنمية، عن طريق تهيئة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية، وإذ يشير في هذا الصدد إلى الدعم المقدم من المؤتمر الدولي لتمويل التنمية إلى الشراكة الجديدة^(١٠)،

١ - يحيط علماً بتقرير الأمين العام^(١١)؛

٢ - **يرحب** بالتقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية في الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها في إطار تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا^(٩) بترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد والإدارة الاقتصادية السليمة، ويشجع البلدان الأفريقية على أن تكثف جهودها في هذا الصدد، بمشاركة الجهات المعنية، بما فيها المجتمع المدني والقطاع الخاص، عن طريق إرساء مؤسسات الحكم وتعزيزها وتهيئة بيئة مؤاتية لاجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي من أجل تحقيق التنمية في المنطقة؛

٣ - **يرحب أيضا** بالتقدم الكبير الذي أحرز في تنفيذ الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران الذي يتجلى على وجه الخصوص في عدد البلدان التي تعهدت بأن تشارك في الآلية وإنجاز عملية استعراض الأقران في بعض البلدان والتقدم الذي أحرز في تنفيذ التوصيات الصادرة عن تلك الاستعراضات في تلك البلدان وإنجاز التقارير المرحلية السنوية وعمليات التقييم الذاتي واستضافة بعثات الدعم القطرية وبدء العملية التحضيرية الوطنية لاستعراض الأقران في بلدان أخرى، ويحث الدول الأفريقية التي لم تنضم بعد إلى الآلية على أن تفعل ذلك على سبيل الأولوية وأن تعزز عملية استعراض الأقران بما يكفل كفاءة أدائها؛

٤ - **يشير** إلى عقد الدورة الأولى لمؤتمر الاتحاد الأفريقي للوزراء المسؤولين عن التنمية الاجتماعية في ويندهوك في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ وعقد الدورة الثانية لمؤتمر الوزراء في الخرطوم في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ في إطار موضوع "تعزيز العمل فيما يتعلق بالسياسات الاجتماعية من أجل الإدماج

(١٠) انظر: تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(١١) E/CN.5/2013/2.

الاجتماعي"، ويرحب بعقد الدورة الثالثة لمؤتمر الوزراء في أديس أبابا في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، ويشير في هذا الصدد إلى الموقف الأفريقي الموحد بشأن التكامل الاجتماعي وإطار السياسات الاجتماعية لأفريقيا اللذين أقرهما رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في شباط/فبراير ٢٠٠٩ والموقف الأفريقي الموحد بشأن حقوق الإنسان لكبار السن في أفريقيا والموقف الأفريقي الموحد بشأن الممارسات الجيدة في مجال وضع السياسات المتعلقة بالأسرة وتنفيذها الذي أعلن بمناسبة الذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة (٢٠١٤) وخطة العمل القارية المتجددة للعقد الأفريقي للأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠١٠-٢٠١٩)، وهي وثائق أقرها جميعا رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣؛

٥ - **يرحب** بالبيان الوزاري المتعلق بموضوع "تحرير الطاقات الكامنة لأفريقيا باعتبارها قطبا من أقطاب النمو العالمي" الذي اعتمدته مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة في اجتماعهما السنوي المشترك الخامس الذي عقد في أديس أبابا في الفترة من ٢٢ إلى ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٢ والبيان الصادر بتوافق الآراء بخصوص موضوع "تنظيم الموارد الطبيعية وتسخيرها من أجل تنمية أفريقيا" الذي اعتمد في منتدى التنمية الأفريقي الثامن الذي عقد في أديس أبابا في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢؛

٦ - **يرحب أيضا** بالجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي، من أجل تعميم مراعاة منظور الجنسين وتمكين النساء والفتيات في سياق تنفيذ الشراكة الجديدة، بما في ذلك تنفيذ البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا؛

٧ - **يشدد** على أن للاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية دورا بالغ الأهمية في تنفيذ الشراكة الجديدة، ويشجع البلدان الأفريقية في هذا الصدد على أن تزيد، بمساعدة من شركائها في التنمية، الدعم الذي تقدمه لتعزيز قدرات هذه المؤسسات وأن تنسقه على نحو فعال وعلى أن تعزز التعاون الإقليمي والتكامل الاجتماعي والاقتصادي في أفريقيا؛

٨ - **يشدد أيضا** على أن إحراز تقدم في تنفيذ الشراكة الجديدة يتوقف أيضا على هيئة بيئة مؤاتية لنمو أفريقيا وتنميتها على الصعيدين الوطني والدولي، بما في ذلك اتخاذ تدابير من أجل هيئة بيئة مؤاتية على صعيد السياسات العامة لتنمية القطاع الخاص ومباشرة الأعمال الحرة، ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

٩ - **يشدد كذلك** على أن الديمقراطية واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما فيها الحق في التنمية، وإدارة جميع قطاعات المجتمع وتنظيمها بطريقة شفافة خاضعة للمساءلة والمشاركة الفعالة للمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي والقطاع الخاص، تعد من الركائز التي لا غنى عنها لتحقيق تنمية اجتماعية مستدامة محورها الإنسان؛

١٠ - **يشدد** على أن ما تواجهه معظم البلدان الأفريقية من تزايد في الفقر والاستبعاد الاجتماعي إلى مستويات غير مقبولة إنما يستلزم اتباع نهج شامل إزاء وضع وتنفيذ سياسات اجتماعية واقتصادية تهدف، في جملة أمور، إلى الحد من الفقر وتعزيز النشاط الاقتصادي وتحقيق النمو والتنمية المستدامة بما يكفل تهيئة فرص العمل وتوفير العمل الكريم للجميع وتعزيز التعليم والصحة والحماية الاجتماعية وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاستقرار السياسي والديمقراطية والحكم الرشيد على جميع المستويات وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها؛

١١ - **يلحظ مع التقدير** أن المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون والجهات المانحة الثنائية ساهمت في تخفيف عبء الديون بشكل كبير عن كاهل ٣٢ بلداً بلغ نقطة الإنجاز في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، مما أدى إلى الحد كثيراً من تأثيرها بالديون ومكنها من زيادة استثماراتها في مجال الخدمات الاجتماعية؛

١٢ - **يشدد** على أن تحديد العوائق التي تحول دون إتاحة الفرص وإزالة تلك العوائق وضمان الحصول على الحماية والخدمات الاجتماعية الأساسية أمور ضرورية لكسر حلقة الفقر وعدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي؛

١٣ - **يشجع** البلدان الأفريقية على مواصلة إيلاء الأولوية للتحويل الهيكلي وتحديث الزراعة بالنسبة لأصحاب الحيازات الصغيرة وإضافة قيمة إلى السلع الأساسية والنهوض بالمؤسسات العامة والخاصة المعنية بالحوكمة الاقتصادية والسياسية والاستثمار في مشاريع عامة كبرى للهياكل الأساسية وفي مجالي التعليم والصحة، بهدف تعزيز النمو الشامل وخلق فرص العمل الكاملة المنتجة وتوفير العمل الكريم للجميع والحد من الفقر؛

١٤ - **يؤكد** الأهمية البالغة للوفاء بجميع الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك الالتزامات التي تعهدت بموجبها بلدان كثيرة من البلدان المتقدمة النمو بتحقيق هدف تخصيص ٠.٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية بحلول عام ٢٠١٥ وهدف تخصيص نسبة تتراوح بين ٠.١٥

و ٠.٢٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً، ويحث البلدان المتقدمة النمو التي لم تف بعد بالتزاماتها في مجال تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية على القيام بذلك؛

١٥ - يؤكد الدور الأساسي الذي تؤديه المساعدة الإنمائية الرسمية في تكميل الجهود المبذولة لتمويل التنمية في البلدان الأفريقية وتعزيزها واستدامتها وفي تيسير تحقيق الأهداف الإنمائية، بما فيها الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية، ويرحب بالخطوات التي قطعت صوب النهوض بفعالية المعونة ونوعيتها، استناداً إلى المبادئ الأساسية المتمثلة في تولي السلطات الوطنية زمام الأمور والمواءمة والتنسيق والإدارة من أجل تحقيق النتائج والمساءلة المتبادلة؛

١٦ - يسلم بأنه على الرغم من أن المسؤولية عن التنمية الاجتماعية تقع في المقام الأول على عاتق الحكومات، فإن التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي أمران أساسيان لتحقيق ذلك الهدف على نحو تام؛

١٧ - يسلم أيضاً بمساهمة الدول الأعضاء في تنفيذ الشراكة الجديدة في سياق التعاون بين بلدان الجنوب، ويشجع المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، على دعم الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية، بوسائل منها التعاون الثلاثي؛

١٨ - يرحب بمختلف المبادرات الهامة التي اضطلع بها الشركاء في تنمية أفريقيا في السنوات الأخيرة، ويشدد في هذا الصدد على أهمية التنسيق في إطار هذه المبادرات فيما يتعلق بأفريقيا عن طريق ضمان الوفاء بالالتزامات القائمة على نحو فعال، بوسائل منها خطة العمل الأفريقية للاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥: النهوض بالتكامل الإقليمي والقاري في أفريقيا التي لا تزال تشكل محور العمل الذي تضطلع به القارة مع الشركاء؛

١٩ - ينوّه بآلية التنسيق الإقليمية لوكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها العاملة في أفريقيا لدعم الاتحاد الأفريقي وبرنامج عمله المتصل بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة التي تهدف إلى كفالة تنسيق الدعم المقدم واتساقه من أجل زيادة فعاليته وأثره عن طريق زيادة البرمجة المشتركة وتنفيذ الأنشطة على نحو مشترك؛

٢٠ - يحث على مواصلة دعم التدابير المتخذة لمواجهة التحديات التي يطرحها القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا، مع التشديد بوجه خاص على الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالفقر والجوع والصحة والتعليم وتمكين المرأة والمساواة بين

الجنسين، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، تخفيف عبء الديون وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق ودعم القطاع الخاص ومباشرة الأعمال الحرة وتعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة الاستثمار المباشر الأجنبي ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها وتمكين المرأة من جميع الجوانب، بما في ذلك الجانبان الاقتصادي والسياسي، وتعزيز نظم الحماية الاجتماعية واختتام جولة مفاوضات منظمة التجارة العالمية في الدوحة؛

٢١ - يؤكد أهمية قيام الحكومات الأفريقية، على سبيل الأولوية العليا، ببناء القدرة على الإنتاج الزراعي من أجل زيادة الدخل لسكان المناطق الريفية وكفالة إمكانية حصول مشتري الأغذية الصافين على الغذاء، ويؤكد ضرورة بذل مزيد من الجهود من أجل تشجيع الزراعة المستدامة وإعمال مفهومها وزيادة فرص حصول المزارعين من ذوي الحيازات الصغيرة، وبخاصة النساء، على الموارد الزراعية اللازمة وتحسين إمكانية الوصول إلى الهياكل الأساسية والمعلومات والأسواق وضرورة بذل الجهود، علاوة على ذلك، من أجل تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تساهم في نمو فرص العمل وزيادة الدخل في جميع مراحل سلسلة القيمة الزراعية؛

٢٢ - يبحث الحكومات في إطار البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا على توسيع نطاق التمويل الاستثماري المقدم للزراعة إلى نسبة لا تقل عن ١٠ في المائة من الميزانية السنوية للقطاع العام الوطني وكفالة اتخاذ الإجراءات الضرورية في مجال السياسات والإصلاح المؤسسي في الوقت ذاته من أجل تحسين الأداء في مجال الزراعة ونظمها؛

٢٣ - يسلم بأن الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها الحكومات خلال عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) لم يرق إلى مستوى التوقعات، ويرحب بإعلان الجمعية العامة في قرارها ٦٢/٢٠٥ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ العقد الثاني (٢٠٠٨-٢٠١٧) من أجل دعم الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً فيما يتصل بالقضاء على الفقر، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، بطريقة فعالة ومنسقة؛

٢٤ - يبحث البلدان الأفريقية على إيلاء اهتمام كبير لتحقيق نمو شامل منصف مستدام كثيف العمالة، بوسائل من بينها وضع برامج استثمار كثيفة العمالة بهدف الحد من أوجه عدم المساواة وزيادة فرص العمل وتحسين الدخل الفعلي للفرد في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء؛

٢٥ - يشدد على ضرورة تعزيز بناء القدرات من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وبخاصة بالنسبة للبلدان الأفريقية، ويدعو، في هذا الصدد، إلى تعزيز التعاون التقني والعلمي، بما في ذلك التعاون بين بلدان الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون

الثلاثي، ويكرر تأكيد أهمية تنمية الموارد البشرية، بوسائل من بينها التدريب وتبادل الخبرات والدراية الفنية ونقل المعارف وتقديم المساعدة التقنية لأغراض بناء القدرات، الأمر الذي يستلزم تعزيز القدرات المؤسسية، بما فيها قدرات التخطيط والإدارة والمراقبة؛

٢٦ - **يشدد أيضا** على أهمية زيادة التعاون الدولي من أجل النهوض بنوعية التعليم وإمكانية الحصول عليه، ولا سيما بالنسبة للبلدان الأفريقية، بطرق منها بناء هياكل التعليم الأساسية وتعزيزها وزيادة الاستثمار المتعلق بالتعليم، ويلاحظ، في هذا الصدد، مبادرة الأمين العام العالمية التي تحمل اسم التعليم أولا والأهداف المتوخاة منها، ويدعو الدول الأعضاء إلى المساهمة في المبادرة، حسب الاقتضاء، بطرق منها تخصيص الموارد الكافية؛

٢٧ - **يحث** البلدان الأفريقية والشركاء في التنمية على التصدي لارتفاع مستويات البطالة بين الشباب بوضع برامج التعليم والتدريب التي تكافح الأمية وتعزز قدرات الشباب وإمكانية توظيفهم وتيسر عمليات الانتقال من مرحلة المدرسة إلى ميدان العمل، وتوسع خطط العمالة المضمونة، حسب الاقتضاء، مع إيلاء اهتمام خاص للشباب المحرومين في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء؛

٢٨ - **يسلم** بأن تحسين سبل التحاق جميع البنات والأولاد بالمدارس، ولا سيما أشدهم فقرا وأكثرهم ضعفا وتهميشا، وتمكينهم من الحصول على تعليم جيد والنهوض بنوعية التعليم في المراحل التالية للمدرسة الابتدائية يمكن أن تحدث تأثيرا إيجابيا من حيث تمكينهم ومشاركته في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومن ثم مكافحة الفقر والجوع، ويمكن أن تسهم إسهاما مباشرا في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية؛

٢٩ - **يسلم أيضا** بأن سكان أفريقيا من الشباب يهيئون فرصا كبيرة لتنمية القارة، ويؤكد، في هذا الصدد، أهمية أن تهتم البلدان الأفريقية البيئة المناسبة في مجال السياسة العامة للاستفادة من التحول الديمغرافي للقارة، مع الأخذ بنهج شامل يقوم على تحقيق النتائج إزاء التخطيط للتنمية وتنفيذها وفقا للأولويات والتشريعات الوطنية؛

٣٠ - **يشجع** الحكومات والمنظمات الدولية وغيرها من المؤسسات المعنية والجهات المعنية الأخرى، حسب الاقتضاء، على توفير التدريب المناسب على المهارات للشباب وتوفير خدمات الرعاية الصحية الرفيعة المستوى وأسواق عمل ديناميكية لتوفير فرص العمل للعدد المتزايد من السكان؛

٣١ - **يهيب** بالمجتمع الدولي أن يعزز الدعم المقدم لمواصلة العمل في المجالات ذات الأهمية البالغة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا وأن يفي بالالتزامات المقطوعة لهذا الغرض، ويرحب بالجهود التي يبذلها الشركاء في التنمية لتعزيز التعاون مع الشراكة الجديدة؛

٣٢ - يشجع جميع الشركاء في التنمية على تنفيذ المبادئ المتعلقة بفعالية المعونة المشار إليها في إعلان الدوحة المتعلق بتمويل التنمية الذي اعتمده مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري^(١٢) في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨؛

٣٣ - يقر بضرورة أن تواصل الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي بذل الجهود لزيادة تدفق الموارد الجديدة والإضافية لتمويل التنمية من جميع المصادر، العامة منها والخاصة، المحلية منها والأجنبية، لدعم تنمية البلدان الأفريقية، ويرحب بمختلف المبادرات الهامة التي تم إرساؤها في هذا الصدد بين البلدان الأفريقية وشركائها في التنمية؛

٣٤ - ينوه بالأنشطة التي تضطلع بها مؤسسات بريتون وودز ومصرف التنمية الأفريقي في البلدان الأفريقية، ويدعو تلك المؤسسات إلى مواصلة دعم تنفيذ أولويات الشراكة الجديدة وأهدافها؛

٣٥ - يشجع الشركاء في تنمية أفريقيا على مواصلة إدماج أولويات الشراكة الجديدة وقيمها ومبادئها في برامجهم للمساعدة الإنمائية؛

٣٦ - يشجع البلدان الأفريقية وشركاءها في التنمية على أن تجعل الإنسان محور العمل الذي تضطلع به الحكومات من أجل التنمية وأن تكفل الإنفاق للاستثمار بشكل أساسي في مجالات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية وأن تولي اعتبارا خاصا لكفالة استفادة الجميع من نظم الضمان الاجتماعي الأساسي، ويقر في الوقت ذاته بأن توفير الحدود الدنيا من الحماية الاجتماعية يمكن أن يتيح أساسا يعتمد عليه في التصدي للفقير والضعف؛

٣٧ - يلاحظ التعاون المتزايد فيما بين كيانات منظومة الأمم المتحدة دعما للشراكة الجديدة، ويطلب إلى الأمين العام أن يعمل على زيادة اتساق العمل الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة دعما للشراكة الجديدة، على أساس مجموعات الأنشطة المتفق عليها؛

٣٨ - يشدد على أهمية أن تواصل المجموعة المعنية بالاتصال والدعوة والتوعية حشد الدعم الدولي للشراكة الجديدة وحث منظومة الأمم المتحدة على تقديم مزيد من الأدلة على أوجه التآزر بين القطاعات للتشجيع على اتباع نهج شامل بشأن المراحل المتعاقبة لتخطيط برامج التنمية الاجتماعية في أفريقيا وتنفيذها؛

٣٩ - يدعو الأمين العام إلى أن يحث، في إطار متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها على مواصلة تقديم المساعدة إلى البلدان الأفريقية في تنفيذ مبادرات سريعة الأثر وفقا لأولوياتها واستراتيجياتها الإنمائية الوطنية

(١٢) قرار الجمعية العامة ٦٣/٢٣٩، المرفق.

لتمكينها من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وينوه في هذا الصدد بالالتزامات التي تعهد بها الشركاء في التنمية؛

٤٠ - **يشجع** المجتمع الدولي على دعم البلدان الأفريقية في التصدي للتحديات التي يطرحها تغير المناخ، عن طريق توفير ما يلزم من موارد مالية وتكنولوجية وما يلزم من تدريب في مجال بناء القدرات من أجل دعم إجراءات التكيف والتخفيف؛

٤١ - **يرحب** بتعيين المستشار الخاص الجديد لشؤون أفريقيا ويطلب إلى الأمين العام أن يواصل اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، كي يمكنه من النهوض بولايته على نحو فعال، بما في ذلك رصد التقدم المحرز في تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا وتقديم التقارير عن ذلك؛

٤٢ - **يطلب** إلى لجنة التنمية الاجتماعية أن تناقش في برنامج عملها السنوي البرامج الإقليمية التي تعزز التنمية الاجتماعية من أجل تمكين جميع المناطق من تبادل الخبرات وأفضل الممارسات، بموافقة البلدان المعنية، ويطلب في هذا الصدد أن تتضمن برامج عمل اللجنة المجالات ذات الأولوية للشراكة الجديدة، حسب الاقتضاء؛

٤٣ - **يدعو** إلى المشاركة في الجهود الحكومية الدولية الرامية إلى مواصلة النهوض بالاتساق والفعالية فيما تقدمه منظومة الأمم المتحدة من دعم لأفريقيا ودراسة الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة، بالإضافة إلى الالتزامات التي سبق الاتفاق عليها فيما يتعلق بالاحتياجات الإنمائية لأفريقيا وتم التعهد بها في مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة، ويطلب إلى منظومة الأمم المتحدة أن تساعد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والشركاء المعنيين في كفالة مراعاة أولويات التنمية الاجتماعية لأفريقيا في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٤٤ - **يقرر** أن تواصل لجنة التنمية الاجتماعية إبراز الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة والتوعية بها في دورتها الثانية والخمسين؛

٤٥ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى لجنة التنمية الاجتماعية، بالتعاون مع مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وأخذاً في اعتباره قرارات الجمعية العامة ١٧٩/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٢٦٧/٦٣ المؤرخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩ و ٢٥٨/٦٤ المؤرخ ١٦ آذار/مارس ٢٠١٠ و ٢٨٤/٦٥ المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١١ و ٢٨٦/٦٦ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٢ المعنونة “الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي”، تقريراً عن الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة، لكي تنظر فيه اللجنة في دورتها الثانية والخمسين،

وأن يضمنه، بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة المعنية، لمحة عامة عن العمليات المضطلع بها حاليا فيما يتعلق بالشراكة الجديدة، بما في ذلك توصيات بشأن زيادة فعالية عمل هيئات الأمم المتحدة، مع المحافظة على الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة.

الجلسة العامة ٤٧

٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٣
